تخريج الحديث النبوي ومراحله العلمية ـ الحديث الضعيف نموذجاً

أ.إبراهيم علي عقيلة عكاشة*
قسم الدراسات الإسلامية ، الجامعة المفتوحة سبها ، ليبيا
البريد الجامعي / okasha@ous.edu.ly
تاريخ الاستلام 3 /7 / 2025م تاريخ القبول 27 / 9 / 2025م

The Authentication of Prophetic Hadith and its Scholarly phases Weak (Da‘if) Hadith as a Case Study"

Abstract

This research examines the methodological framework of Hadith authentication (Takhrīj al-Hadīth) and its scholarly stages, applying this process to the weak (Da‘if) Hadith "Seeking knowledge is obligatory upon every Muslim" as a case study. Using a critical-analytical approach, the study traces the authentication stages from collecting transmission chains (isnād) and textual analysis (matn) to evaluating defects (‘ilal) and issuing final judgments. The research first explores Hadith authentication's conceptual foundations, significance, methodologies, and classical reference works. It then details the practical stages of authentication, including variant collection, isnād examination, and defect analysis. Finally, it applies these methods to the target Hadith, revealing critical flaws: its isnād contains discredited narrators (e.g., Ḥafṣ ibn Abī Dāwūd, Kathīr ibn Shanẓīr) deemed unreliable by jarḥ wa ta‘dīl scholars, while its matn contradicts Islamic principles by unconditionally declaring knowledge-seeking an obligation (farīḍah). The study emphasizes distinguishing weak from authentic Hadiths in legal reasoning, noting restricted use of weak Hadiths in virtues of deeds (faḍā’il al-a‘māl). It recommends rigorous authentication standards, warns against citing weak Hadiths in legal rulings (aḥkām), and permits their cautious use in ethical guidance.

Key terms: Authentication (Takhrīj), Transmission Chain (Isnād), Text (Matn), Defects (‘Ilal), Weak (Da‘if), Discreditation (Jarḥ), Validation (Ta‘dīl.(

الملخـــــــص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة منهجية تخريج الحديث النبوي ومراحله العلمية، مع تطبيق عملي على الحديث الضعيف، متخذًا من حديث "طلب العلم فريضة لكل مسلم" نموذجًا للدراسة.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-N

اعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي في تتبع مراحل التخريج بدءًا من جمع طرق الحديث وتحليل الأسانيد، ونقد المتون، وانتهاءً بالحكم على الأحاديث.

تكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسة: تناول المبحث الأول مفهوم تخريج الحديث وأهميته ومناهجه، وأهم كتب التخريج فيه ، بينما ركز المبحث الثاني على المراحل العلمية للتخريج من جمع الروايات ودراسة الأسانيد إلى التحليل النقدي للعلل السندية والمتنية. أما المبحث الثالث فقد قدم تطبيقًا عمليًا على الحديث الضعيف، حيث تم تحليل سند حديث "طلب العلم فريضة لكل مسلم" ومتنه، وبيان علله، مع دراسة شواهده وتوجيهه الفقهي.

كشفت الدراسة أن الحديث المذكور لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لوجود علل في سنده ومتنه، ففي سنده وجود راوة متروكين متهمين بصفات الجرح والتعديل وهم : حفص بن أبي داود القارئ، كثير بن شنظير، إسماعيل بن عمر إسماعيل بن عياش، محمد بن المصفى، حسان بن سياه، روّاد بن الجراح، عبد القدوس هو ابن حبيب الكلاعي الدمشقي وفي متنه مخالفة للأصول الشرعية في إطلاق الفريضة.

كما بين البحث أهمية التمييز بين الحديث الضعيف والصحيح في الاستدلال الشرعي، مع توضيح حكم التعامل مع الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال.

ويوصي البحث بضرورة التزام الدقة في تخريج الأحاديث ونقدها، والتحذير من الاستدلال بالأحاديث الضعيفة في الأحكام الشرعية، مع الاستفادة من معانيها العامة في إطار الضوابط الشرعية.

الكلمات المفتاحية : التخريج - السند – المتن – العلل – الضعيف – الجرح – التعديل

المقدمـــــــة:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد :

لقد حظيت السنة النبوية بمكانة عظيمة كمصدر تشريعي أساسي، فهي التطبيق العملي لتعاليم القرآن الكريم، وهي الشارحة المفصلة لأحكامه. وقد أكد الله- تعالى - : هذه المكانة ، بقوله: ﴿**وما ينطـــق عن الهوى**﴾ [النجم:3]. غير أن هذه المكانة

الرفيعة جعلت السنة عرضة لأطماع المغرضين، فتعرضت لخطر الدس والوضع والتحريف، مما استدعى يقظة علماء الأمة وحرصهم على صيانة الحديث النبوي؛ لذلك وضع أئمة الحديث مناهج دقيقة محكمة لتخريج الأحاديث، وتمييز المقبول من المردود، فأسسوا علمًا قائمًا بذاته، هو "علم أصول تخريج الحديث"، والذي يعد من أدق العلوم الإسلامية وأكثرها ضبطًا.

ويُعدُّ الحديث الضعيف أحد أهم مباحث هذا العلم، إذ يُظهر دقة المنهج النقدي للمحدثين وحرصهم على تنقية السنة من كل ما ليس منها، وفي هذا السياق، يأتي هذا البحث ليلقي الضوء على جملة من المباحث، وهي مفهوم تخريج الحديث النبوي، والمراحل المنهجية التي يمر بها، مع أخذ نموذج للتطبيق العملي على الحديث الضعيف ، وقد وقع الاختيار على حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم" نموذجًا للدراسة، لكونه من الأحاديث التي اشتهرت على الألسنة مع ضعف أسانيدها، مما يجعل دراسته مثالًا حيًا على أهمية التخريج العلمي للحديث الضعيف، وجاء عنوان البحث تحت اسم: تخريج الحديث النبوي ومراحله العلمية "الحديث الضعيف نموذجا".

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه:

1- يوضح منهجية أصول التخريج العلمي للحديث النبوي.

2- يظهر أسباب ضعف الحديث من خلال نموذج تطبيقي لحديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم".

3- يبرز جهود المحدثين في حفظ الحديث من التحريف والتبديل.

3-يقدم نموذجًا تطبيقيًا لكيفية التعامل مع الأحاديث الضعيفة من حيث دراسة السند والمتن.

4- يصحح المفاهيم الخاطئة حول الأحاديث المشتهرة بين عامة الناس في الأحكام الشرعية.

منهج البحث:

وقد اعتمد الباحث في بحثه على المنهج التحليلي النقدي، إلى جانب التطبيقي العملي لدراسة الحديث المختار ، فالمنهج التحليلي لدراسة سند الحديث ومتنه،

والمنهج النقدي لتطبيق قواعد المحدثين في الحكم على الروايات، والمنهج التطبيقي باختيار حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم" كنموذج للتطبيق.

مشكلة البحث:

يحاول الباحث من خلال بحثه الإجابة على التساؤلات التالية ما هو مفهوم التخريج؟ وماهي أهميته؟ وماهي مناهجه؟ وما هي مراحل التخريج العلمي السليم، وتكمن مشكلة البحث أيضا في انتشار بعض الأحاديث الضعيفة على ألسنة الناس المتخصصين منهم وغير المتخصصين، مثل: حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم" - الحديث المختار للدراسة - في الخطاب الديني والتعليمي دون بيان حالها، مما يُؤدي إلى بناء أحكام شرعية على أدلة غير ثابتة، وتجر إلى إساءة فهم مقاصد الشريعة.

الدراسات السابقة:

في مجال تخريج الحديث النبوي ومراحله العلمية وتطبيقه على الحديث الضعيف توجد بعض الدراسات السابقة تناولت جوانب من هذا الموضوع، وأهمها وأولاها دراسة "الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به" للدكتور عبدالكريم الخضير ، ركزت الدراسة على التعريف بالحديث الضعيف ومسالك ضعفه، ثم تناولت حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام ، ويؤخذ على الدراسة عدم التركيز على الجانب التخريج بصورة عملية ، وثانيها دراسة "القول الثمين في أصول التخريج ودراسة الأسانيد ومناهج المحدثين" للدكتور عماد عبدالسميع حسين ناقش فيها أصول التخريج ودراسة الأسانيد ووقفات مع مناهج المحدثين دون التطبيق على نماذج محددة للحديث الضعيف.

وآخرها دراسة " الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد" لمجموعة مؤلفين حيث قسموا الدراسة إلى جانبين تناولوا فيه الجانب النظري للتخريج والجانب التطبيقي لدراسة الأسانيد وفق خطوات عملية بشكل عام ، حيث تميزت الدراسة بالشمولية في العرض، ولكنها لم تختص بدراسة وتحليل سند الحديث الضعيف، وقد اختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة بـ :

1. الجمع بين الجانب النظري والعملي التطبيقي.
2. التركيز على مراحل التخريج العلمي بشكل منهجي.
3. اختيار حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم" كنموذج شامل.

4. الربط بين التخريج العلمي والتوجيه الفقهي.

ومن خلال الاطلاع في المصادر والمراجع التي أتيحت للباحث لم يقع بين يديه دراسة تجمع بين: النظرية التخريجية والتطبيق العملي والتحليل الفقهي في نموذج واحد وهو الحديث المختار.

هيكلية البحث :

قُسم البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول، كل فصل احتوى عدة مطالب، وخاتمة بها نتائج البحث تليها التوصيات، واختتم بقائمة المصادر والمراجع ، وجاء التقسيم كالتالي:

أولاً: مقدمة البحث:

المبحث الأول : تخريج الحديث النبوي ، المطلب الأول : مفهوم تخريج الحديث لغة واصطلاحا . المطلب الثاني: مبادئ العلم التخريج. المطلب الثالث : أهمية علم التخريج. المطلب الرابع : مناهج التخريج. المطلب الخامس :أهم كتب التخريج. ، والمبحث الثاني : مراحل التخريج العلمي .المطلب الأول : مرحلة جمع البيانات الأولية. المطلب الثاني: مرحلة التتبع في المصادر الحديثية. المطلب الثالث : مرحلة التحليل والنقد. المطلب الرابع : مرحلة التوثيق والعرض. المبحث الثالث : التخريج العلمي لحديث: (طلب العلم فريضة على كل مسلم) المطلب الأول: تخريج متن الحديث من المصادر الأصلية. المطلب الثاني: تحليل ونقد الحديث (أحوال الرجال وعلة الحديث). المطلب الثالث :الحكم على الحديث وأقوال العلماء فيه. المطلب الرابع: شواهد الحديث وتوجيهه الفقهي. **الخاتمة** وبها نتائج البحث ومذيلة بالتوصيات ، **الهوامش**.

إن هذا البحث على أهميته يُسهم في إبراز جمال المنهج الإسلامي في حفظ السنة، ويُقدِّم نموذجًا عمليًا لكيفية التعامل العلمي مع الحديث الضعيف ولعل من الإضافة المهمة للبحث هو الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي في تخريج الحديث وذلك بتحليل العلل السندية والمتنية للحديث النموذجي، مع كيفية التعامل مع الأحاديث الضعيفة في الإعلام والفتاوى.

المبحث الأول : تخريج الحديث النبوي.

1-مفهوم تخريج الحديث لغة واصطلاحا:

أولا: التخريج لغة : من : خرج يخرج خروجا - وهو فعل لازم – على وزن «فعَل»، بمعنى النفاذ والانفصال، أي نقيض الدخول[1]، والمتعدي منه يأتي : من خَرَّج الرباعي على وزن «فعّل» مصدره «التخريج» : بمعنى إبراز الشيء وإظهاره كقولهم : فلان خريج فلان : إذا كان يتعلم منه؛ كأنه هو الذي أخرجه من حد الجهل، أي أظهره[2]، ومثله: خرجه في الأدب أي دربه وعلمه، بمعنى أبرزه بالعلم والأدب[3].

والخروج يقع في الأعيان، و في المعاني ، ففي الأعيان كخروج السحابة، وخروج الشمس من تحت السحاب، وكخروج الرجل من داره، قال الله تعالى: (فخرج منها خائفاً يترقب)[4].وفي المعاني قولهم : خرجت خَوارجُ فلان إذا ظهرت نَجابَتُهُ، ومنه سمي الخارجون خوارج لخروجهم على طاعة ولي الأمر[5].

وبناء على ما تقدم ذكره فأصل الاشتقاق اللغوي للفعل "خرج" سواء كان لازما أو متعديا كليهما يفيد معاني الإخراج والإبراز والإظهار، فالتخريج في اللغة هو ما أفاد هذه المعاني المذكورة.

ثانيا : التخريج اصطلاحا : التخريج في اصطلاح الفقهاء هو : الاستنباط والتوجيه، كقولك: خرّج الفقيه المسألة، أي بين لها وجهاً[6] ، وفي اصطلاح المحدثين له عدة تعاريف تبعا للمراحل التي مر بها، وهي ثلاث مراحل، الأولى: التخريج بمعنى رواية الحديث: وهو إظهار الحديث وإبرازه للناس بذكر مخرجه،أي ذكر المؤلف الحديث بإسناد الذين خرج الحديث من طريقهم، فيقال مثلا: هذا الحديث أخرجه مالك في الموطأ، بمعنى : رواه بإسناده، وأظهر مصدره فيه، قال ابن الصَّلاح : (وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان : إحداهما : التصنيف على الأبواب وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيره)[7] والمراد بقوله تخريجه أي روايته بالإسناد في كتبهم وإخراجه للناس.

والثانية : التخريج بمعنى الاستخراج وهو إظهار المؤلف أحاديث كتاب معين بأسانيد لنفسه؛ بغية التقائه مع المؤلف الأصلي في شيخه أو من فوقه طلبا لعلو الإسناد، واستقلالا بمصدريته في الرواية[8]، قال السخاوي : (والتخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه و بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين)[9] ويقول أيضا: (والاستخراج أن يعمد حافظ

إلى صحيح البخاري مثلا ، فيورد أحاديثه حديثا حديثا بأسانيد لنفسه غير ملتزم فيها ثقة الرواة ، وإن شذ بعضهم حيث جعله شرطا من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه أو في شيخ شيخه وهكذا ...)[10] وأطلق الدكتور محمود الطحان على هذه المرحلة من التخريج بقوله: (إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها)[11]. فالمستخرجات إذن هي الكتب التي أخرج فيها مصنفوها أحاديث كتب أخرى بأسانيد لأنفسهم، كالمستخرجات على الصحيحين، ومن أشهرها مستخرج أبي عوانة* وغيره.

والثالثة: التخريج بمعنى عزو الحديث إلى مصادره الأصلية مع ذكر أحوال الإسناد** بشكل موجز، مثل ما فعله السيوطي في الجامع الكبير والصغير، حيث يذكره المناوي عند قوله : (وبالغت في تحرير التخريج) شارحا: أي (...اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخرِجِيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جَلَّ كعظماء المفسرين)[12].

والمرحلة الثالثة من هذه المراحل المذكورة هي التي استقر عليه معنى التخريج في عصرنا الحاضر وذلك بسبب انقطاع الأول والثاني بعدما استقرت الأحاديث في كتب الحديث المسندة، يقول الدكتور الطحان : (والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين ، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه لا سيما في القرون المتأخرة ، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك)[13].

وبعد عرض هذه المراحل يتبين لنا اصطلاح التخريج عند المحدثين، فالتخريج عند المتقدمين : هو إيراد الحديث مسندا إلى النبي ρ قولا واحدا ، وأما عند المتأخرين فقد جاء بعدة تعاريف وبصيغ مختلفة، نذكر منها عددا، ثم نختم بالتعريف المختار مع ذكر العلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي.

التخريج اصطلاحا هو : (الدلالة على مصادر الحديث الأصلية المسندة وإخراج الأحاديث من بطون الكتب)[14] ويعرفه الدكتور الطحان بأنه : (الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة)[15] ، أو هو (عزو الأحاديث إلى من أخرجها من أئمة الحديث في كتبهم المعتبرة عندهم مع بيان الحكم عليها)[16] وأضاف الدكتور بازمول عند تعريفه للتخريج

إبراز السند بقوله التخريج هو: (إبراز سند الحديث ، أو موضعه ، أو هما معا ، من كتب الحديث المسندة مع بيان درجته من القبول)[17] وبتعريفه هذا يرى أن التخريج لابد أن تتوفر فيه الأركان الثلاثة، وهي: 1- إبراز سند الحديث أو موضعه 2- كونه من كتب الحديث المسندة 3 بيان مرتبة الحديث من القبول والرد[18] ، وأضاف الشيخ بكر أبوزيد معرفة حال الراوي عند التخريج، وجاء تعريفه أوسع وأشمل، بقوله : (التخريج هو معرفة حال الراوي، والمروي، وَمَخْرَجِهِ ، وحكمه صحة وضعفاً بمجموع طرقه، وألفاظه)[19].

وبعد عرض تعاريف التخريج عند المتأخرين يتضح لنا أن جلها متقاربة وذات مضمون واحد، وهي اتفاقها على مسألة العزو وإرجاع الحديث إلى من أخرجه من أصحاب المصادر الأصلية مع الحكم على درجته. والتعريف الجامع والذي اختاره الباحث أن علم التخريج هو: معرفة المسائل والأصول المرتبطة بإظهار الحديث من مضانه مع بيان الحكم عليه قبولا وردا .

والعلاقة بين التعريفين الاصطلاحي واللغوي منهم من يرى أن هناك علاقة عموم وخصوص بينهما، وهي أن كل تخريج اصطلاحي هو تخريج لغوي، وليس كل تخريج لغوي تخريج اصطلاحي، إلا أن هناك من يري علاقة اتفاق بين التعريفين واتفاقهما في مسألة التخريج، وهي مسألة الإبراز والظهور، وهذا ما دل عليه التعريفان، وهذا ما يميل إليه الباحث ويختاره.

2-مبادئ علم التخريـــــــج:

كون علم التخريج فنّا مستقِلاً، فقد استحسن العلماء رحمهم الله معرفة المبادئ العشرة لهذا العلم والتي ينبغي لكل قاصد هذا الفن أن يعرفها، وقد جمعت في نَظْم مشهور [20] والمنسوب لابن الصبان* يقول فيها :

إنَّ مَبَادِي كُلِّ عِلْمٍ عَشَرَهْ ... الحد والموضوع ثم الثَّمَرَه
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفىَ ... مَنْ دَرَى الجميع حاز الشرفا

وعليه نذكر هذه المبادئ العشرة واحدة تلو الأخرى، فنقول:

حَدُّهُ: معرفة المسائل والأصول المرتبطة بإظهار الحديث من مضانه مع بيان الحكم عليه قبولا وردا.
موضوعه: الحديث النبوي من جهة إسناده وموضعه من كتب الحديث المسندة وبيان مرتبته .
ثمرته : حفظ السنة المشرفة، عما ليس منها وذلك بتمييز المقبول من المردود.
نسبته إلى غيره : أنه من العلوم الشرعية. وهو ثمرة علم مصطلح الحديث وعلومه، فيتداخل مع سائر العلوم الشرعية وينفرد عنها وتنفرد عنه.
فضله : إبراز خصيصة هذه الأمة من جهة الإسناد وذلك بوصل الخلف بالسلف رضوان الله عليهم.
واضعه : علماء الحديث .
اسمه: علم التخريج .
استمداده : من علوم الحديث وجهود علمائه في شروح الحديث رواية ودراية .
حكمه : فرض كفاية على عامة المسلمين، وفرض عين على كل باحث في العلوم الشرعية .
مسائله : المواضيع المتعلقة بحال المتن، والسند ومخرجه، ومن أخرجه ، ومرتبته
شرفه : عظيمٌ ؛ لشرف موضوعه الخارج من مشكاة النبوة، ومعدن الرسالة.[21]
فالمبادئ العشرة هي أساس منهجي تُستخدم في دراسة العلوم الشرعية وغيرها من العلوم، وتُذكر عند تناوُب كل علم لضبط الفهم وتنظيم التحصيل العلمي ، كما أنها تعين كل طالب علم على الفهم المنظم، ويمنع التخبط، ويجعل التعلم أكثر عمقًا ووضوحًا. وهي منهجية نافعة خاصة في العلوم الشرعية كالفقه وأصوله، والعقيدة،

3-أهمية علم التخريج:

تخريج الحديث كما مر بنا هو عملية البحث عن أصول الحديث النبوي في المصادر والكتب الحديثية وتحديد درجته من حيث الصحة أو الضعف، وهو من العلوم المهمة في دراسة السنة النبوية. وتكمن أهميته علم التخريج في عدة جوانب، أهمها:

1. التأكد من صحة الحديث: فيساعد تخريج الحديث في التحقق من صحته أو ضعفه من خلال دراسة سنده ومتنه، وذلك بالرجوع إلى أقوال العلماء في الحكم على الحديث، مثل: البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم.

2. تمييز الصحيح من الضعيف والموضوع: هناك أحاديث ضعيفة وموضوعة لا تصح عن النبي ρوتخريج الحديث يكشف ذلك، وبهذا تحمى السنة النبوية من التحريف والاختلاق.

3.فهم السياق والروايات المختلفة: وذلك عند تخريج الحديث، يمكن العثور على روايات متعددة له مما يساعد في فهمه بشكل أعمق، وكذلك معرفة الشواهد والمتابعات للحديث يقوي دراسته.

4.الاستدلال الصحيح في الفقه والعقيدة: إذ لا يصح الاعتماد على أحاديث ضعيفة أو موضوعة في الأحكام الشرعية أو العقائد ، وبالتخريج يضمن الاستدلال السليم بالحديث في المسائل الفقهية والعقدية.

5. الحفاظ على التراث الإسلامي: فالتخريج يسهم في حفظ السنة النبوية وترتيبها وفق أسانيدها ومتونها.

فيعتمد عليه الباحثون في تحقيق الكتب الحديثية ودراستها.

6. الرد على الشبهات حول الأحاديث: فبعض المشككين يثيرون شبهات حول أحاديث معينة، والتخريج يساعد في الرد عليها بالتحليل العلمي. [22]

فالخلاصة أن تخريج الحديث علم ضروري لضمان صحة الأحاديث وفهمها بشكل صحيح، وهو حجر الأساس في دراسة السنة النبوية بشكل عام، لا سيما للمشتغلين بالحديث وعلومه، بشكل خاص، فلا يصح لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة من رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسندا، ولهذا يجب على كل من يباشر ذكر الحديث النبوي ونقله لعامة الناس، كالخطباء والوعاظ والمعلمين، وغيرهم أن يتعلموا قواعد التخريج حتى لا يقعوا في إثم الكذب والافتراء على رسول الله ρ .

4-مناهـــج التخريـــج:

تخريج الحديث كما هو متعارف عليه هو: العلمية التي يتم من خلالها تتبع أصل الحديث النبوي في مصادره الأصلية (كالصحاح والسنن والمسانيد) مع بيان درجته (صحة أو ضعفًا). بيدا أن هناك عدة مناهج مُتَّبعة في التخريج، أبرزها:

1- التخريج عن طريق المعرفة المسبقة بمصادر الحديث: ويعتمد على حفظ الباحث لمتون الأحاديث وأماكن وجودها في الكتب، ومثاله: معرفة حديث «إنما

الأعمال بالنيات» [23] موجود في صحيح البخاري (بداية كتاب الإيمان)، يُستخدم هذا المنهج مع الأحاديث المشهورة أو التي يعرفها الباحث من خلال دراسته.

2- التخريج عن طريق كلمة من متن الحديث: كالبحث في المعاجم والفهارس الحديثية التي تُرتِّب الأحاديث بحسب كلماتها، وأهم هذه الفهارس والمعاجم، هي:

أ- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لفؤاد عبد الباقي، وهو الأهم ليسره وشهرته.

ب- البرامج الحاسوبية بأنواعها وإصدارتها، كموسوعة الحديث الشريف(شركة صخر)، والموسوعة الذهبية وغيرهما.

ويكون البحث من خلال تتبع المفردة اللغوية، ومن ثم معرفة مكانها في الأحاديث النبوية، ومثال ذلك: البحث عن كلمة «النسيان» في الفهرس لمعرفة مكان الحديث.

3. التخريج عن طريق الراوي الأعلى (الصحابي) : ويكون ذلك إذا كان الحديث مرويًا عن صحابي معروف، يُبحث عنه في: كتب التخريج الخاصة بالصحابة ،مثل:" تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للمزي. و"إتحاف المهرة" لابن حجر ومسانيد الصحابة ،ومثال: حديث عن أبي هريرة يُبحث في مسند أبي هريرة.

4. التخريج عن طريق الموضوع أو الباب الفقهي : ويكون البحث في الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية مثل: الصحاح والسنن(صحيح البخاري، سنن الترمذي) ، والمصنفات الفقهية، كمصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة ، مثاله: حديث عن الصيام ، يُبحث في "كتاب الصوم" في صحيح مسلم.

5. التخريج عن طريق الطبقات والرواة : وذلك إذا عُرِف أحد رواة الحديث (مثل تابعي أو راوٍ مشهور)، يُبحث عنه في: كتب التراجم ،مثل : "تهذيب الكمال" للمزي ، وكتب العلل، كالعلل الكبير للترمذي.

والخلاصة أن طرق البحث عن الحديث لا يخرج عن طريقتين[24]، هما البحث من خلال السند أو البحث من خلال المتن، فالبحث عن السند يكون بطرقه الخمسة، وهي : البحث عن طريق راوي الحديث أو أحد رواة السند أو عن طريق اسم راو مخرج الحديث من طريقه أو من خلال وصف يتعلق بالسند أو بطريقة الاستقراء أو الاستعراض.

والبحث عن طريق المتن يكون بطرقه الخمسة أيضا ، وهي البحث من خلال طرف المتن أو موضوع المتن أو مفردة من المتن أو وصف يتعلق بالمتن أو بطريقة الاستقراء والاستعراض.

فهذه هي طرق البحث عن الحديث ومن خلال التجربة نجد أن أيسر طريقة للتخريج تبدأ بالبحث عن كلمة مميزة في المتن (بالفهارس أو البرامج). فإذا عُرِف الصحابي، يُستخدم تخريج الصحابة ، وإذا كان الحديث مشهورًا، يُراجع في الصحاح والسنن مباشرة، وعليه فالتخريج فن يعتمد على المعرفة التامة بالمصادر والتدرب على استخدام الأدوات الحديثية بكفاءة.

5-أهم كتب التخريج:

تقسم كتب تخريج الأحاديث النبوية إلى قسمين : (قديمًا وحديثًا) :

أولًا: الكتب القديمة (القرون الأولى حتى القرن 13هـ) ، وهي :

1.كتب الأطراف (تذكر أطراف الأحاديث مع مصادرها) ، كتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي (ت. 742هـ) حيث يعد من أشمل الكتب في تخريج أحاديث الكتب الستة، وكذلك "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر (ت. 852هـ) حيث يغطي عشرات المصنفات الحديثية.

2.كتب التخريج حسب الصحابة: كالمسند الجامع، لأبي يعلى الموصلي (ت. 307هـ). وكمسند البزارالمعروف بالبحر الزخار.

3.كتب الجوامع والمستدركات: كالجامع الكبير، للطبراني (ت. 360هـ). وكالمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري (ت. 405هـ).

4. كتب العلل والتنقيح: كعلل الحديث ،لابن أبي حاتم (ت. 327هـ). و كالتمييز، للإمام مسلم (ت. 261هـ).

ثانيًا: الكتب المتأخرة (من القرن 14هـ فما بعد) وأهما :

1. الفهارس الحديثية: كالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، لفؤاد عبد الباقي ، ويعد أهم كتاب لفهرسة ألفاظ الكتب الستة ،والجامع الصغير، للسيوطي (ت. 911هـ) مع زيادات "فيض القدير" للمناوي.

2. الموسوعات الحديثية: ككنز العمال، للمتقي الهندي (ت. 975هـ) حيث يجمع أحاديث كثيرة من مصادر متفرقة وسلسلة الأحاديث الصحيحة و الضعيفة ، للألباني (ت. 1420هـ).

3.كتب التخريج المعاصرة: كنصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي (ت. 762هـ) مهم في تخريج أحاديث الفقه الحنفي والتلخيص الحبير، لابن حجر (ت. 852هـ) حيث يختصر تخريج أحاديث "المغني" لابن قدامة ، و إرواء الغليل، للألباني والمختص بتخريج أحاديث "منار السبيل" في الفقه الحنبلي.

4. كتب تخريج الموضوع: كالفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني (ت. 1255هـ). وتنزيه الشريعة، لابن عراق الكناني (ت. 963هـ) – وهو مختص في الأحاديث الموضوعة.

ثالثًا: الأدوات الحديثة (برامج وقواعد بيانات): كالبرامج الالكترونية، نحو :كالباحث الحديثي والتطبيقات المجانية المحتوية على فهارس حديثية.، وكذلك قواعد البيانات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): كموقع الدرر السنية وما تحتويه من موسوعات أهمها الموسوعة الحديثية حيث تتيح سهولة البحث والحكم على الحديث.

المبحث الثانـــــي ـ مراحل التخريج العلمـــــي:

1- مرحلة جمع البيانات الأوليـــــة :

وهذه المرحلة تسمّى بمرحلة مرحلة التمهيد والاستكشاف ، وبها يتم أولاً: تحديد الحديث المُراد تخريجه ، ويكون على النحو التالي :

أ. **ضبط نص الحديث:** ويقصد به كتابة متن الحديث بدقة مع الالتفات إلى الاختلافات اللفظية بين الروايات، إن وُجدت ومثاله: حديث «إنما الأعمال بالنيات» قد يُروى بلفظ «بالنيات» أو «بالنية»[25] ومن ثم يتم توثيق المصدر، كقولك: يُنظر في كتب الجوامع، مثل: صحيح البخاري (9/1، حديث رقم: 1). وصحيح مسلم (1515/3، حديث رقم: 1907).

ب . **تحديد الصحابـــي الـــراوي**: وذلك إذا كان الحديث مرفوعًا، فيُذكر عندها الصحابي لنقله إلى مرحلة تخريج الصحابة ، ومثاله : حديث «الدين النصيحة» رواه الصحابي تميم الداري ، والمصدر هو تحفة الأشراف، للمزي [26] .

ثانياً: استخلاص الكلمات المفتاحية ، ويكون باختيار الكلمات المميزة، وذلك باستخراج الكلمات غير المشتركة في الأحاديث الأخرى، تسهيلا للتتبع ، ومثاله : حديث «لا ضرر ولا ضرار»[27]، فالكلمة المفتاحية هي «ضرار» لكونها نادرة الاستخدام ، ويكون أيضا بالاعتماد على الفهارس اللفظية ، وذلك بالبحث عبر:

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، بمشاركة محمد فؤاد عبد الباقي (مادة: "ض ر ر") [28]، وكذلك الجامع الكبير، للسيوطي [29].

ثالثاً: جمع الروايات والشواهد ، وذلك بتجميع الطرق المختلفة للحديث، ويكون بالبحث عن المتابعات والشواهد التي تقوّي الحديث.ومثاله:حديث «بني الإسلام على خمس»[30] له شواهد في: صحيح البخاري[31] ،ومسند الإمام أحمد[32] ويكون جمع الروايات والشواهد أيضا بالاستعانة بكتب التخريج الشاملة: نحو: نصب الراية، للزيلعي[33] لأحاديث الأحكام. والتلخيص الحبير لابن حجر[34].

رابعاً: توثيق البيانات الأولية : ويكون التوثيق بأمرين ، الأول : تنظيم المعلومات في جدول استكشافي يذكر فيه : العنصر ومثاله ومصدر هذا المثال، والجدول التالي يوضح هذا التنظيم :

العنصر	مثال	المصدر
متن الحديث	«إنما الأعمال بالنيات»	صحيح البخاري (ص 13)
الصحابي	عمر بن الخطاب	تحفة الأشراف (3/8)
الكلمة المفتاحية |	«النيات»	المعجم المفهرس(7/ 55)

والثاني يكون بالتحقق من المصادر الأولية، وذلك بالرجوع إلى أقدم المصادر التي ذكرت الحديث، ومثاله: مقارنة رواية البخاري برواية أحمد في المسند [35].

2ـ مرحلة التتبع في المصـــــادر الحديثية

المرحلة الثانية من مراحل التخريج العلمي هي مرحلة التتبع في المصادر الحديثية وتعرف أيضا بمرحلة البحث والاستقصاء المنهجي ،ويكون التتبع والاستقصاء في هذه المرحلة على النحو التالي :

أولاً: التخريج عبر المناهج التقليدية: ويكون التخريج فيه عن طريق الصحابي (الراوي الأعلى)، وذلك بخطوات عمليه كون الحديث فيه مرفوعًا لصحابي معين، مثل: حديث أبي هريرة "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد"، فالبحث يكون في: مسانيد الصحابة ،مثل : مسند أحمد [36]. وكذلك كتب الأطراف، مثل : تحفة الأشراف للمزي، حيث يُذكر كل أحاديث الصحابي مع مصادرها، ومثاله التطبيقي: تخريج حديث : «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»: نجده في تحفة الأشراف تحت أحاديث الصحابي المغيرة ابن شعبة . ويكون التخريج التقليدي – أيضا- بالتخريج عبر الكتب المرتبة على الأبواب ، وخطواته العملية،

تكون: بتحديد الباب الفقهي أو الموضوعي للحديث، مثل : حديث عن الصيام، نبحث عنه في "كتاب الصوم" في كتب الصحاح ، كصحيح البخاري : (كتاب الصوم، باب فضل الصوم)، ومثاله التطبيقي: تخريج حديث «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»: نجده في صحيح مسلم ،كتاب الإيمان، حديث رقم: (64) .

ثانياً ـ التخريج باستخدام الفهارس الحديثية : ويكون باستخدام المعاجم اللفظية ، وتكون خطواته العملية باختيار كلمة فريدة من متن الحديث، مثل: كلمة "النيات" في حديث النية ، ومن ثم البحث في: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث لفؤادعبد الباقي مادة: (ن و ي) ، والمثال التطبيقي على ذلك يكون بتخريج حديث «اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة » بالبحث عن كلمة "تأكلها" في المعجم المفهرس تحت مادة (أكل) مع إحالته إلى كتاب الموطأ وسنن الترمذي[37] .

ثالثاً ـ التخريج الالكتروني (الأدوات الحديثة) : ويكون هذا النوع من التخريج باستخدام البرامج الحاسوبية وذلك بإدخال جزء من الحديث في محرك بحث مثل : موسوعة الحديث النبوي (الدررالسنية). أو استخدام المكتبة الشاملة (بحث متقدم بالنص أو الراوي). ومثال التطبيقي بتخريج حديث «إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع» البحث في تطبيق الباحث الحديثي ، يُظهر النتيجة نصا كالتالي : (الراوي : أبو موسى الأشعري وأبو سعيد الخدري . البخاري ، صحيح البخاري (6245) صحيح . أخرجه مسلم (2153) باختلاف يسير . ويضيف التطبيق أيضا خدمة شرح حديث مشابه . وهذا التطبيق من تطوير شركة نقاية ورعاية جمعية آيات الخيرية بدولة الكويت).ويكون التخريج أيضا بالتحقق من التخاريج المعاصرة كسلسلة الأحاديث الصحيحة والضعيفة للألباني ،وكذلك إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ومثاله التطبيقي: تخريج حديث «كان يكتحل بالإثمد قبل أن ينام كل ليلة»: نجد الألباني حكم عليه بأنه ضعيف جدا في الإرواء و في السلسلة الضعيفة بأنه ضعيف[38].

وفي ختام هذا المطلب نصل إلى الخلاصة العملية لتخريج حديثٍ ما ، في هذه المرحلة، وهي :

أ. البدء بالبحث عن الصحابي (إن عُرف)على سبيل المثال: البحث من خلال كتاب تحفة الأشراف.

ب . استخدم كلمة مفتاحية من المتن والبحث عنها في المعجم المفهرس.

ج . التحقق من الأبواب الفقهية في الصحيحين والسنن لسرعة الوصول إلى نص الحديث.

د.الاستعانة بالبرامج والتطبيقات الالكترونية للبحث السريع.

3-مرحلة التحليل والنقد:

المرحلة الثالثة من مراحل التخريج العلمي هي مرحلة التحليل والنقد والتي تعرف بمرحلة التمحيص والتقييم العلمي، والخطوات العلمية لهذه المرحلة تكون بالآتي :

أولاً: دراسة الأسانيد وتحليلها : وتتحقق هذه الدراسة بتحديد سلسلة الرواة (الإسناد) ، وذلك بكتابة سلسلة الرواة كاملة من الصحابي إلى المصنف ،مثل: حديث : «إنما الأعمال بالنيات» رواه عمر بن الخطاب عن النبي ρ، وتدرس سلسلة الرواة من مصدرين اثنين هما: تهذيب الكمال للمزي، وهو لتراجم الرواة ، وتقريب التهذيب لابن حجر، وهو لتقييم الرواة.

وتتحقق أيضا هذه الدراسة بتطبيق قواعد الجرح والتعديل ويكون هذا التطبيق إذا كان في السند راوٍ مُختلف فيبحث عنه في ميزان الاعتدال للذهبي مع مراجعة الثقات لابن حبان وذلك لمعرفة آراء المعدلين. ومثال تطبيقي على ذلك : حديث «من صلى عليَّ صلاةً صلى الله عليه بها عشرًا»[39]: في إسناده حفص بن سليمان القاري فقد ضعفه الجمهور وبقية رجاله ثقات[40] .

ثانياً: الكشف عن العلل الخفية : ويكون ذلك بذكر أنواع العلل وأمثلتها، مثل: العلة في الإسناد، والتي منها الانقطاع الخفي: مثل أن يروي راو عن شيخه حديثا لم يسمعه منه مباشرة، مثل حديث :«لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين»[41] مع وجود روايات أخرى بالزيادة والنقص ، وظاهر الحديث صحيح إلا أنه يوجد به علة. وهي انقطاع السماع، يقول الترمذي في علله معلقا على هذا الحديث :هذا حديث لا يصح؛ لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة[42].

ثالثاً: الموازنة بين الطرق والشواهد : ويكون بجمع الطرق والمتابعات، كحديث : «الدين النصيحة»[43] له أربعة طرق ثلاثة صحيحة وواحدة ضعيفة، وبتقوية الحديث الضعيف بشواهد ، كحديث « من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمي في ذلك الكتاب»[44] فحكمه الضعف ولكن له شاهد بمعناه في صحيح مسلم (حديث رقم : 198).

رابعاً: التـرجيح بـين آراء النقـاد ويكـون التـرجيح بعد مقارنـة أقـوال المحـدثين

كعرض حديث :" إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين»[45]: فالحديث رواه مسلم، ولكن ضعفه الألباني في ضعيف الجامع[46] ،ويكون الترجيح – أيضا- بالتعامل مع التعارض الظاهري: كتعارض حديث :«لا عدوى» مع «فر من المجذوم فرارك من الأسد»: فالجمع بينهما بأن النهي عن الاعتقاد بالعدوى ذاتها، والأمر بالحذر من المرض واجب.

4ـ مرحلة التوثيـــــق والعرض

المرحلة الرابعة من مراحل التخريج العلمي هي مرحلة التوثيق والعرض ، وهي مرحلة نهائية تعرف بمرحلة التنظيم الأكاديمي وإبراز النتائج وتقوم هذه المرحلة على الخطوات التالية :

أولاً: توثيق المصادر الحديثية بدقة : ويكون هذه التوثيق بطريقتين ، هما:

1.طريقة توثيق المصادر الورقية: وذلك أن يُكتب اسم المصدر، اسم المؤلف، المحقق (إن وجد)، دار النشر، الطبعة، الجزء، الصفحة، واسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الحديث. مثل تخريج حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، يكون كالتالي: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى ديب ، دار ابن كثير،ط3، 1407هـ، ج1،ص9، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، حديث رقم: 1.

2.طريقة توثيق المصادر الالكترونية: وذلك بذكر اسم الموقع أو البرنامج، وتاريخ الاسترجاع ،ومثاله: موقع الدرر السنية (موسوعة الحديث)، تاريخ الزيارة: 2025/10/15.

ثانياً: عرض النتائج في جداول أو خرائط بحثية:

1.جدول مقارن بين الروايات: كحديث "ما من مسلم يصلي علي إلا صلت عليه الملائكة ما صلى علي ...."[47] في سنن ابن ماجة مع حديث "مَنْ صَلَّى عَلَيَّ واحدة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا "[48] في صحيح مسلم، ويكون كالتالي:

الراوي	المصدر	الحكم
عامر بن ربيعة	سنن ابن ماجة	ضعيف
أبو هريرة	صحيح مسلم	صحيح

2. خريطة التخريج الشامل: وهي خريطة تُوضح طرق الحديث وشُعَبِه عبر المصادر المختلفة ،مثال: حديث «الدين النصيحة»: صحيح مسلم ← طريق أبي هريرة. ومسند أحمد ← طريق تميم الداري.

ثالثاً: صياغة النتائج وفق الأصول الأكاديمية : صياغة النتائج وفق الأصول الأكاديمية يكون وفق الآتي :

1. عرض الخلافات العلمية: وذلك إذا اختلف المحدثون في حكم حديث ما، يُذكر الخلاف مع الترجيح.

2. كتابة التوصيات البحثية: مثل: "هذا الحديث يحتاج إلى مزيد دراسة لوجود اختلاف في رواته".

المبحث الثالث: التخريج العلمي لحديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»

المطلب الأول: تخـــريج متن الحديث من المصادر الأصلية

تخـــريج متن حديث "طلب العلم فريضة على كل مسلم" من المصادر الأصلية يكون بالآتي:

1. ذكر الرواية المشهورة للحديث من مصادر الحديث التي روته، وهي:

المصدر الأول : ما أخرجه ابن ماجة في سننه : عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَلِّدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرَ وَاللُّؤْلُؤَ وَالذَّهَبَ»[49].

المصدر الثاني : ما ذكره البزار في مسنده ، بقوله :" فَأَمَّا مَا يُذْكَرُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَال : طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ"[50].

المصدر الثالث: ما أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط من طريقين، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم فريضة على كل مسلم "[51].

المصدر الرابع : ما رواه البيهقي في شعب الإيمان من طريقين أيضا : عن أنس بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " طلب العلم فريضة على كل مسلم "[52].

المصدر الخامس: ما أخرجه أبو يعلى في مسنده: " عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "طلب العلم فريضة على كل مسلم "(53).

والملاحظ على حديث " طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ " أن المصادر كلها اتفقت على متن الحديث نصا ورواية باستثناء ابن ماجة فقد رواه حديثا مطولا، إضافة إلى أن بعض المصادر روت الحديث من أكثر من طريق[54].

2. ذكر أسانيد الحديث وطرقه :

سند ابن ماجه: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شنظير عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- " طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَلِّدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرَ وَاللُّؤْلُؤَ وَالذَّهَبَ" [55].

سند البزار : لم يذكر السند وإنما أشار بقوله إن حديث أنس قد روي من غير وجه[56].

سند الطبراني من طريقين ، الأول : حدثنا عثمان بن عبدالرحمن قال : نا علي بن عياش الحمصي قال : نا حفص بن سليمان ، عن كثير بن شنظير ، عن محمد بن سيرين ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الحديث " لم يروه عن محمد إلا كثير ، ولا عن كثير إلا حفص بن سليمان.[57]

الثاني : حدثنا أحمد بن بشر بن حبيب البيروتي قال : نا محمد بن مصفى قال : نا العباس بن إسماعيل الهاشمي قال : نا الحكم بن عطية ، عن عاصم الأحول ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الحديث " فلم يروه إلا محمد بن مصفى[58].

وسند البيهقي أيضا من طريقين، الأول:" أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي المقرئ ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق ، حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي ، حدثنا محمد بن أبي بكر ، حدثنا حسان بن سياه ، حدثنا ثابت ، عن أنس بن مالك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحديث"[59].

والثاني: أخبرنا أبو محمد بن يوسف ، أخبرنا أبو سعيد بن الأعرابي ، حدثنا العباس بن عبد الله التُرْقُفي* حدثنا روّاد بن الجرّاح ، عن عبد القدوس ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم ، قال : لم أسمع من أنس بن مالك إلا حديثا واحدا سمعته يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث[60].

وسند أبي يعلى الموصلي : حدثنا موسى بن محمد بن حيان ، حدثنا سهل بن حماد ، حدثنا حفص بن سليمان ، حدثنا كثير بن شنظير، عن ابن سيرين ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث[61].

وبعد عرض أسانيد مصادر الحديث نلاحظ أن ابن ماجة والطبراني وأبي يعلى قد رووا الحديث من طريق حفص بن سليمان بخلاف البيهقي الذى روى الحديث من طريقين، هما: طريق حسان بن سياه وعبدالله الترقفي، وسيأتي الحديث على رجال السند من خلال المطلب التالي.

المبحث الثالث: التخريج العلمي لحديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

المطلب الثاني: تحليل ونقد الحديث(أحوال الرجال وعلل الحديث)

أولا: تحليل ونقد الحديث يكون بذكر علله وذكر بعض أحوال الرجال في السند والحكم عليهم، وذلك على النحو التالي :

السند الأول: سند ابن ماجة والطبراني وأبي يعلى فيه أبو عمرو البزاز الكوفي الغاضري، وهو حفص بن أبي داود القارئ وهو متروك الحديث مع إمامته في القراءة توفي سنة ثمانين ومائة[62]، وفيه كثير بن شنظير، قال يحيى: ليس بشيء، وفيهما إسماعيل بن عمر وإسماعيل بن عياش و كلاهما ضعيف والجملة الأولى منه ، وهي (طلب العلم فريضة) رويت من طرق عديدة عن أنس يعضد بعضها بعضا فتتحسن بها[63]، وممن روى الجملة الأولى منه: محمد بن يحيى بن أبي عمر ثنا الحكم بن القاسم عن المستلم بن سعيد الواسطي عن زياد عن أنس به دون قوله وواضع العلم إلى آخره [64] .

وهذا الحديث ذكر له ابن الجوزي خمساً وعشرين طريقاً عن علي وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وجابر وأنس وأبي سعيد رضي الله عنهم أجمعين مع تفاوت في عدد الطرق[65].

وسند الطبراني من طريقه الثاني فيه محمد بن المصفى، قال صالح البغدادي: (كان مخلطا وأرجو أن يكون صادقا وقد حدث بأحاديث مناكير)[66].

السند الثاني : البيهقي الطريق الأول : وفيه حسان بن سياه، وهو أبو سهل الأزرق البصري. ضعفه ابن عدي والدارقطني وساق له ابن عدي ثمانية عشر حديثا مناكير - ومنها هذا الحديث - ثم قال : له أحاديث غير ما ذكرته، وعامتها لا يتابعه

غيره عليه والضعف بيّن على رواياته وحديثه ، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا. يأتي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[67].
الطريق الثاني : وفيه روّاد بن الجرّاح، أبو عصام العسقلاني صدوق اختلط بآخره فتُرك. وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد. وفي الميزان قال الحافظ: (قال أحمد : لا بأس به صاحب سنة إلا أنه حدث عن سفيان بمناكير. وقال ابن معين : ثقة. وقال النسائي: روى غير حديث منكر. وقال أبو حاتم: محله الصدق، تغير حفظه وقال الدارقطني : متروك. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الناس)[68].
وفيه عبد القدوس، هو ابن حبيب الكلاعي الدمشقي أبو سعيد، قال عبد الرزاق: ما رأيت ابن المبارك يُفصح بقوله : كذاب إلا لعبد القدوس، وقال الفلاس: أجمعوا على ترك حديثه . وقال النسائي : متروك الحديث ليس بثقة[69] ، وقال ابن عدي : أحاديثه منكرة الإسناد والمتن ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على الثقات لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه، فكان ابن المبارك يقول :لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن عبدالقدوس الشامي[70] .
ثانيا : تحليل ونقد الحديث بذكر علله:
وبناء على ما تقدم من ذكر لأحوال رجال السند نأتي إلى ذكر علل حديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم» وهي التالي:
1. علة في الإسناد: وجود راوٍ أو أكثر متروكي الحديث ووصفوا بالضعف ، والرواة المطعون فيهم، هم : حفص بن أبي داود القارئ متروك الحديث، وكذلك كثير بن شنظير ليس بشيء، وإسماعيل بن عمر وإسماعيل بن عياش و كلاهما ضعيف ، وحسان بن سياه، وهو أبو سهل الأزرق البصري، ضعيف منكر، وروّاد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني ضعيف متروك، وعبد القدوس، هو ابن حبيب الكلاعي الدمشقي متروك ليس بثقة متهم بالكذب والوضع، وأثر هذه العلل هي : إسقاط الثقة بالسند لوجود متهمون بالكذب مما ينتج عن ضعف في الرواية.
2. علة في المتن: مخالفة للأصول الشرعية ، أي إن الأصل في المتن الصحيح يجب ألا يعارض الأصول الشرعية، وهذا الحديث يعارضها بإطلاقه، والمشكل في لفظ «فريضة على كل مسلم» يتعارض مع: تقسيم العلم إلى فرض عين (كمعرفة العقيدة و الصلاة) وفرض كفاية (كالعلم الشرعي المتخصص من تفسير وفقه).
خلاصة العلل:

نوع العلة	التفصيل
ضعف الرواة	وجود ضعفاء ومتروكون، كحفص وإسماعيل وعبدالقدوس وغيرهم.
مخالفة المتن	التعارض مع تقسيم الفروض الشرعية

وكل حديث لم يجمع شروط الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم الشذوذ والعلة فهو مردود[71] أي غير مقبول للاعتماد عليه في الأحكام الشرعية .

هذا ما تهيأ إيراده من أقوال علماء الجرح والتعديل في أحوال رجال السند من المصادر الحديثية المختارة وذكر علله ويلي هذا المطلب الحكم على الحديث وأقوال العلماء فيه.

المبحث الثالث: التخريج العلمي لحديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم».

المطلب الثالث : الحكم على الحديث وأقوال العلمـــاء فيه.

اختلف المحدثون في درجة هذا الحديث فالأكثر على تضعيفه ، منهم الإمام أحمد بقوله لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء وإسحاق بن راهويه بقوله إنه لم يصح ، وأبو علي النيسابوري وابن الصلاح مثَّل به للمشهور الذي ليس بصحيح وتبع في ذلك الحاكم ، وبعضهم صححه أو حسنه ، قال العراقي: " قد صحح بعض الأئمة بعض طرقه كما بينته في تخريج الإحياء، وقال أيضا : حديث حسن غريب من هذا الوجه ، ثم قال : وقد ضعف جماعة من الأئمة طرقه كلها " ، وقال المزي: " إن طرقه تبلغ به رتبة الحسن"[72] ، قال ابن الجوزي : "هذه الأحاديث كلها لا يثبت"[73] ، وقال الذهبي في تلخيص الواهيات: " روي عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وأبي سعيد، وبعض طرقه أوهي من بعض وبعضها صالح ، وقال ابن القطان: إنه غريب حسن الإسناد[74]، وقال البوصيري : إسناده ضعيف[75].

قال ابن عبد البر : (يروى عن أنس بن مالك ... من وجوه كثيرة كلها معلولة ، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد)[76] ، أما الألباني فقد صحح الحديث في صحيح الجامع الصغي[77] وضعفه في ضعيف الجامع، حديث أنس مطولا وقال: ضعيف جدا»[78].

ملخص حكم العلماء على حديث يوجد إجماع المحدثين على ضعف الحديث لعلل في السند والمتن.

وجود عدد من رواة السند متروكين وموصفين بالضعف ، ضف إلى ذلك عدم ثبوت الحديث في الصحيحين أو بطرق صحيحة أخرى، وقد حكم ابن عبد البر بأن جميع رواياته عن أنس "معلولة لا حجة فيها" كما سبق ذكره وغيره من العلماء كالألباني وغيره ، إلى جانب ذلك جاء متن الحديث مخالف للأصول بإطلاق لفظة "فريضة" المتعارضة مع تقسيم العلوم إلى فرض عين وفرض كفاية.

والخلاصة في الحكم على الحديث بأنه في مرتبة الضعف وغير صحيح بلفظه ، لكن فضل العلم ثابت بأدلة أخرى. وللحديث شواهد صحيحة تعضده والمطلب الذي يليه يتناول هذه الشواهد الصحيحة منها، والضعيفة، وكذلك التوجيه الفقهي للحديث.

المبحث الثالث ـ التخريج العلمي لحديث ـ " طلب العلم فريضة على كل مسلم" .

شواهد الحديث وتوجيهه الفقهي : تعرف الشواهد بأنها أحاديث أخرى تتفق مع الحديث الأصلي في المعنى ، (ولو جزئيًا)، وتستخدم لتقويته أو تفسيره، حتى لو اختلفت في الألفاظ أو الرواة[79]، ويقصد بالتوجيه الفقهي تحليل الحديث وتكييفه فقهيًا بما يتناسب مع الأدلة الثابتة والمقاصد الشرعية، ومن خلال الحديث المختار للدراسة نطرح في هذا المطلب الشواهد الخاصة بالحديث وتوجيهه الفقهي وفقا للتقسيم التالي :

أولاً ـ شواهد الحديث الضعيفة:

1- أخبرنا أبو محمد الأصبهاني، أخبرنا أبو سعيد بن زياد، حدثنا جعفر بن عامر العسكري، قالا : حدثنا الحسن بن عطية، عن أبي عاتكة - وفي رواية أبي عبد الله - حدثنا أبو عاتكة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ρ : **"اطلبوا العلم ولو بالصين، فإنّ طلب العلم فريضة على كل مسلم"** .هذا حديث متنه مشهور، وإسناده ضعيف ، وقد روي من أوجه كلها ضعيف ، قال الألباني: ولا يحفظ : «ولو بالصين؛ إلا عن أبي عاتكة، وهو متروك الحديث، و: الفريضة على كل مسلم ؛ الرواية فيها لِينٌ –أيضاً- ، متقاربة في الضعف)[80].

2- أخبرنا أبو عبد الله، حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا العباس بن محمد، حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، حدثنا المستلم بن سعيد، عن زياد أبي عمار، عن أنس بن مالك، أن النبي ρ قال: "طلب العلم فريضة على كل مسلم، والله يُحبّ إغاثة اللهفان". إسناده ضعيف، قال ابن حبان: (حدثنا مكحول ببيروت، قال: حدثنا جعفر بن أبان الحراني، قال: قلت ليحيى بن معين زياد بن ميمون؟ فقال: كذاب[81].

3- حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ شنظير عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم- " طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَوَاضِعُ الْعِلْمِ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ كَمُقَلِّدِ الْخَنَازِيرِ الْجَوْهَرَ وَاللُّؤْلُؤَ وَالذَّهَبَ" قال الألباني : ضعيف جدا[82].

ثانياً ـ الشواهد الصحيحة :

التي تعضد المعنى العام للحديث وهو الحث على طلب العلم، وهي:

1- أخبرنا خلف بن جعفر قال : أنا أبو الحسين عبد الوهاب بن الحسن الكلابي الدمشقي، حدثنا عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي قال : حدثنا محمد بن هارون الفلاس، ثنا عبد الرحمن بن بكر القرشي، ثنا حسان بن سياه، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ρ : "طلب العلم فريضة على كل مسلم، وطالب العلم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر"[83] إسناده صحيح.- أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، نا أبو علي الحسن بن علي بن محمد بن عثمان الفسوي حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، ثنا زائدة - وهو ابن قدامة ، نا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ρ : ما من رجُلٍ يَسْلُك طريقاً يلتمس فيها علماً؛ إلا سهل الله له طريقاً إلى الجَنَّةِ، ومن أبطأ به عَمَلُهُ؛ لم يُسْرِعْ به حَسَبُهُ "[84].حديث صحيح، وفيه توجيه يؤكد على فضل طلب العلم دون إطلاق لفظ "فريضة".

3- أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد نا سعيد بن عثمان بن السكن، نا محمد بن يوسف نا البخاري، نا سعيد بن عفير، نا ابن وهب عن يونس، عن ابن شهاب، ثنا حميد بن عبد الرحمن قال : سمعت معاوية خطبنا فقال : سمعت النبي ρ يقول : "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ"[85]. إسناده صحيح وتوجيه الحديث يفيد بأن التفقه في الدين مرغوب، لكنه غير مطلق كلفظ "فريضة".

ثالثاً: التوجيه الفقهي للحديث ويكون التوجيه الفقهي للحديث كما ذكر سابقا بتحليل الحديث وتكييفه فقهيًا بما يتناسب مع الأدلة الثابتة والمقاصد الشرعية فالتوجيه الفقهي للحديث المختار كالتالي :

1. التفريق بين فرض العين وفرض الكفاية: ففرض العين: ما يجب على كل مسلم، كمعرفة الصلاة العقيدة. وفرض الكفاية: ما يسقط بفعله البعض كالعلم بالطب، والفقه.

2. توجيه لفظ "فريضة": إن صح الحديث، يُحمل على العلم الضروري (فرض العين)، لا مطلق العلم. الدليل: حديث «طلب العلم فريضة» يُقيد بما ورد في كتب صحاح الحديث وغيرها من كتب الدالة على فضل العلم دون إطلاق. وهناك من وضح من أهل العلم المقصد من لفظ الإطلاق في الحديث، قال السخاوي"(قال اسحاق بن راهويه إنه لم يصح أما معناه فصحيح في الوضوء والصلاة والزكاة إن كان له مال ، وكذا الحج وغيره ، وتبعه ابن عبد البر بزيادة إيضاح وبيان ،وقال البيهقي في المدخل : أراد - والله أعلم - العلم العام الذي لا يسمع البالغ العاقل جهله أو علم ما يطرأ له خاصة أو أراد أنه فريضة على كل مسلم حتى يقوم به من فيه الكفاية ثم أخرج عن ابن المبارك أنه سئل عن تفسيره فقال: ليس هذا الذي تظنون ، إنما طلب العلم فريضة أن يقع الرجل في شيء من أمر دينه فيسأل عنه حتى يعلمه)[86] .

3. الحديث الضعيف لا يُعمل به في الأحكام الشرعية، ولكن يُستأنس بمعناه العام من الأدلة الصحيحة[87]، ومثاله : وجوب تعلم التوحيد ثابت بالقرآن (**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**)[88]، لا بهذا بالحديث المختار.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث، يتضح لنا بجلاء أن تخريج الحديث النبوي علم دقيق يقوم على منهجية متكاملة تهدف إلى تمييز الصحيح من الضعيف، والحفاظ على السنة النبوية من التحريف أو الدس، وقد تناولنا فيه تخريج الحديث النبوي ومراحله العلمية وأخذنا حديث ضعيف الإسناد لتخريجه نموذجا، وجاءت نتائج وتوصيات هذا البحث في النقاط التالية :

1- مفهوم التخريج عند المتأخرين جلها متقاربة وذات مضمون واحد وهي اتفاقها على مسألة العزو وإرجاع الحديث إلى من أخرجه من أصحاب المصادر الأصلية مع الحكم على درجته.

2- علم التخريج هو: معرفة المسائل والأصول المرتبطة بإظهار الحديث من مضانه مع بيان الحكم عليه قبولا وردا.

3-العلاقة بين التعريفين الاصطلاحي واللغوي للتخريج علاقة عموم وخصوص، وهي أن كل تخريج اصطلاحي هو تخريج لغوي، وليس كل تخريج لغوي تخريج اصطلاحي.

4- يوجد اتفاق بين التعريفين واتفاقهما في مسألة التخريج، وهي مسألة الإبراز والظهور، وهي موجودة في كلٍّ.

5-تخريج الحديث علم ضروري لضمان صحة الأحاديث وفهمها بشكل صحيح،وهو حجرالأساس في دراسة السنة النبوية.

6-لا يصح لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة من رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسندا.

7-الخطباء والوعاظ والمعلمون مطالبون بتعلم قواعد التخريج حتى لا يقعوا في إثم الكذب والافتراء على رسول الله ρ .

8- طرق البحث عن الحديث لا تخرج عن طريقتين، هما البحث من خلال السند أو البحث من خلال المتن.

9- البحث عن السند يكون بخمسة طرق، وهي :البحث عن طريق راوي الحديث أو أحد رواة السند أو عن طريق اسم راو مخرج الحديث من طريقه أو من خلال وصف يتعلق بالسند أو بطريقة الاستقراء أو الاستعراض.

10- البحث عن طريق المتن ، طرقه خمسة، وهي: البحث من خلال طرف المتن أو موضوع المتن أو مفردة من المتن أو وصف يتعلق بالمتن أو بطريقة الاستقراء والاستعراض.

11- مرحلة التخريج العلمي الأولى هي مرحلة التمهيد والاستكشاف وفيها تحديد الحديث المُراد تخريجه واستخلاص الكلمات المفتاحية و جمع الروايات والشواهد توثيق البيانات الأولية.

12- مرحلة التخريج العلمي الثانية هي مرحلة التتبع في المصادر الحديثية وتكون بالتخريج عبر المناهج التقليدية وباستخدام الفهارس الحديثية وكذلك استخدام التخريج الالكتروني (الأدوات الحديثة).

13- مرحلة التخريج العلمي الثالثة هي مرحلة التحليل والنقد أو التمحيص والتقييم العلمي وتكون بدراسة الأسانيد وتحليلها والكشف عن العلل الخفية والموازنة بين الطرق والشواهد والترجيح بين آراء النقاد.

14- مرحلة التخريج العلمي الرابعة هي مرحلة التوثيق والعرض وتكون بتوثيق المصادر الحديثية بدقة وعرض النتائج في جداول أو خرائط بحثية ومن ثم صياغة النتائج وفق الأصول الأكاديمية.

15- التخريج العلمي عملية منهجية تشمل جمع الروايات ودراسة أسانيدها وتحليل العلل السندية والمتنية وموازنة الشواهد والتوجيهات الفقهية إن وجدت.

16- الحديث المختار إسناده ضعيف باتفاق جل المحدثين شذ منهم عدد قليل.

17- بلغ عدد طرق الحديث المختار خمسا وعشرين طريقا وكلها لا يثبت.

18- احتوى سند الحديث المختار على ضعفاء ومتروكين ومتهمين بالكذب.

19-الرجال المجرحون في الحديث المختار، هم: حفص بن أبي داود القارئ، كثير بن شنظير، إسماعيل بن عمر إسماعيل بن عياش، محمد بن المصفى، حسان بن سياه، روّاد بن الجراح، عبد القدوس هو ابن حبيب الكلاعي الدمشقي.

20- الأحكام التي ذكرت في أحوال رجال سند الحديث المختار، هي : متروك الحديث ، ليس بشيء ضعيف ، كان مخلطا، وأرجو أن يكون صادقا ، حدث بأحاديث مناكير، منكر الحديث جدا، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، صاحب سنة إلا أنه حدث عن سفيان بمناكير، روى غير حديث منكر، كذاب أجمعوا على ترك حديثه، متروك الحديث ليس بثقة ، أحاديثه منكرة الإسناد والمتن، كان يضع الحديث على الثقات، لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه.

21- علل الحديث المختار جاءت في السند والمتن. في السند: لوجود راوٍ أو أكثر متروكي الحديث ووصفوا بالضعف، وفي المتن: مخالفة للأصول الشرعية.

22- اختلف المحدثون في الحكم على الحديث المختار والأكثر على تضعيفه كما ذكر.

23-أحكام العلماء في الحديث المختار، هي : لا يثبت عندنا في هذا الباب شيء، إنه لم يصح، حديث حسن غريب، ضعف جماعة من الأئمة طرقه كلها، هذه الأحاديث كلها لا يثبت، غريب حسن الإسناد إسناده ضعيف، يروى من وجوه كثيرة كلها معلولة، لا حجة في شيء منها عند أهل العلم بالحديث من جهة الإسناد، ضعيف جدا.

24- متن الحديث مخالف للأصول بإطلاق لفظة "فريضة" المتعارضة مع تقسيم العلوم إلى فرض عين وفرض كفاية.

25- الحديث في مرتبة الضعف وغير صحيح بلفظه ، وفضل العلم ثابت بأدلة أخرى.

26- للحديث شواهد ضعيفة وله شواهد صحيحة تعضده.

27- توجيه لفظ "فريضة": إن صح الحديث، يُحمل على العلم الضروري (فرض العين)، لا مطلق العلم.

28- الحديث المختار صحيح من حيث معناه.

29- الحديث الضعيف لا يُعمل به في الأحكام الشرعية

30- الحديث الضعيف وإن لم يصلح للاحتجاج له دور في: الاستئناس بالمعاني العامة والفضائل إذا وافق الأصول الشرعية. ولم يُنسب إلى النبي ρ.

31-العلماء اتفقوا على وجوب طلب العلم الشرعي، لكن من غير استدلال بهذا الحديث.

التوصيات:

1- التثبت قبل نشر الأحاديث، خاصة الضعيفة منها.

2- الاعتماد على المصادر الموثوقة في التخريج (كالصحيحين، ومعاجم المحدثين المعتبرة).

3- ربط العلم بالعمل، فلا يكفي معرفة التخريج دون تطبيق مناهج النقد.

4- عدم الاستدلال بالأحاديث الضعيفة في الأحكام الشرعية كالحديث المرفوع.

5- الاكتفاء بالشواهد الصحيحة عند الحث على طلب العلم.

6- نقل تدريس مادة مصطلح الحديث من الجانب النظري إلى التطبيق العملي لفك الجمود وللتعرف على قيمة هذا العلم.

ختامًا، فإن هذا البحث يؤكد أن نقد الحديث الضعيف ليس تقليلًا من شأن السنة، بل هو حماية لها. والله الموفق والحمد لله في الأولى والآخرة.

وفي ختام هذا البحث أسال المولى عز وجل أن أكون قد وفقت في طرح هذا الموضوع بالشكل المطلوب وأن يوفقنا جميعا لخدمة دينه وسنة نبيه ρ، وأن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين .

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــــش

(1) ينظر : لسان العرب ، ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، دار صادر ، ط : الثالثة 2004، 5-6 ، مادة (خ ر ج) 39/5 . وكتاب العين ، الفراهيدي ، الخليل بن أحمد 170 ه ، تح : عبدالحميد هنداوي ، المجلد الأول ص 396 ، مادة (خرج) ط: الاولى ، دار الكتب العلمية

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة، الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا 395ه، الجزء الاول، ط :الثالثة 2011 ،دار الكتب العلمية ، ص 356 .

(3) ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي ، محمد بن يعقوب بن السراج ، تح: محمد مسعود احمد ، مادة (خ ر ج) ص 421 ط: الأولى ، المكتبة العصرية

(4) سورة القصص ، الآية 21.

(5) تاج العروس من جواهر القاموس ،الزبيدي، محمد مرتضى بن محمد الحسيني 1205 ه ، دار الكتب العلمية ، ط: الثانية ، المجلد الثالث ، ص 288

(6)ينظر : الموسوعة الفقهية ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت الجزء 11 ، ص 40،الطبعة الأولى2012. وينظر : القاموس المحيط ص421.

(7) علوم الحديث، لابن الصّلاح، الإمام عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري أبو عمرو،(643 هـ) تح: نور الدين عتر،الطبعة الثانية ، ص: 228 ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة

(8) ينظر:كيف ندرس علم التخريج ، حمزة عبدالله المليباري وآخر، ص: 23 ، ط: الثانية ، دار ابن حزم، والقول المفيد في كيفية التخريج ودراسة المتون والأسانيد، محمد أنور بيومي، ص:24،ط: الأولى 2007، مؤسسة العلياء للنشر.

(9) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، محمد بن عبدالرحمن الشافعي، شمس الدين أبو الخير، دراسة وتحقيق عبدالكريم الخضير ومحمد فهيد المجلد الثالث ، ص: 330 ، ط: الرابعة1436هـ ،مكتبة دار المناهج للنشر والتوزيع.
(10) المصدر السابق68/1.
* كتاب "مستخرج أبي عوانة" هو عمل حديثي من تأليف الإمام أبي عوانة الإسفراييني، وهو عبارة عن مستخرج على صحيح الإمام مسلم .استخرج فيه أبو عوانة الأحاديث على صحيح مسلم، مع إضافات لأحاديث لم يذكرها مسلم في صحيحه، معتمداً على أسانيد خاصة به .
**- الإسناد غير السند فالإسناد هو: إضافة الحديث إلى قائله ونسبته إليه ، أما السند فهو: حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدا عن واحد إلى رسول اللهρ.
(11)أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان،ص9،ط: الثالثة 1996م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
(12) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي محمد عبدالرؤوف،تح:أحمد نصر الله،المجلد الأول،ص:40،دار الحديث، د،ط.
(13)أصول التخريج، ص10.
(14) علم تخريج الحديث وبيان كتب السنة المشرفة، يوسف مرعشلي، ص 13، ط: الأولى ، دار المعرفة.
(15)أصول التخريج، ص10.
(16)القول المفيد، ص 24 .
(17)التخريج ودراسة الأسانيد ، محمد بن عمر بن سالم ين زامول،ص17، ط: الاولى2005 م ، دارالإمام أحمد للنشر.
(18) المرجع السابق ص18 .
(19)التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر بن عبدالله أبوزيد ، الجزء الأول ، ص 42 ، ط: الأولى1413هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع.
(20) وهناك نظما آخر من نظم ابن العباس المقري في كتابه إضاءة الدجنة، بقوله:

منْ رَامَ عِلْماً فَلْيُقَدِّمْ أولا ... عِلْما بِحَدِّهِ وَمَوْضُوع تلا
وَوَاضِع ونِسْبَةٍ ومُسْتَمَدْ ... مِنْهُ وَفَضْلِهِ وَحُكْم يُعْتَمَدْ
واسم وما أَفَادَ والمَسَائِل ... فَتِلْكَ عَشْرٌ لِلمُنَى وَسَائِلْ
وبَعْضُهُمْ مِنْهَا عَلَى البَعْضِ اقْتَصَرْ ... ومَنْ يَكُنْ يَدْرِي جَمِيعَهَا انْتَصَرْ

***الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، توفي بالقاهرة 1206 هـ ، كان عالما بالعربية . ينظر : الأعلام 279/6.
(21) ينظر: التخريج ودراسة الأسانيد17-26 . والتأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل ص:37 .
(22) ينظر : القول المفيد ص30. وأصول التخريج ص 12.
(23) أخرجه البخاري (1)البخاري ، محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله (256هـ)، د. ط، دار الحديث، القاهرة.

(24) بتصرف :التخريج ودراسة الأسانيد 39.
(25) أخرجه البخاري، رقم الحديث (6953).
(26)تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي ،يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف ، جمال الدين الإمام الحافظ، أبو الحجاج، تح: عبدالصمد شرف الدين وزهير الشاويش، الجزء الثاني ، ص :116 ، ط: الثانية 1983 ، دار القيمة، الهند.
(27) رواه مالك في الموطأ رقم الحديث 2323 .الموطأ، مالك بن أنس رضي الله عنه، ط: الأولى ، دار ابن حزم 2011م
(28) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أ. ى ونسنك، وآخرون ، بمشاركة محمد فؤاد عبدالباقي، الجزء الثالث،ص:499 ،مطبعة بريل1955.
(29)المعجم الكبير ، الطبراني سليمان بن أحمد ، أبو القاسم (360)هـ المجلد الثاني ،ص:86،ط: الثانية، رقم الحديث1387 دار إحياء التراث العربي.
(30) أخرجه البخاري(8)ومسلم(16)،صحيح مسلم ،مسلم بن الحجاج القشيري، أبو الحسين،(261هـ)د.ت ، دار الحديث.
(31) شواهد الحديث المتفرقة والمذكورة في البخاري، هي : الشهادتان: (53) الصلاة (527) الزكاة(1484) الصوم (1891) الحج(1513).
والشاهد الأصلي هنا هو حديث "بني الإسلام..." (8) ، وجميع الأركان المذكورة في الحديث في مواضع أخرى من صحيح البخاري بتفصيل كل ركن يقوي الحديث ويعضده ، فالحديث له شاهد صريح في موضع واحد ، وأركانه الخمسة المفرقة في الصحيح بأدلة أخرى هي شواهده التابعة).
(32) مسند الإمام أحمد بن حنبل(241هـ)رقم الحديث 2254 ، الجزء الرابع، ط: الثانية2008 ، مؤسسة الرسالة.
(33) نصب الراية لأحاديث الهداية ، الزيلعي ، عبدالله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين،(762هـ)رقم الحديث 3290 الجزء الثاني، ط: الثانية 2003،دار القبلة ومؤسسة الريان.
(34) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجرالعسقلاني، احمد بن علي بن محمد الكناني الشافعي، أبو الفضل ، شهاب الدين(852هـ)المجلد الثاني، رقم الحديث (873)، ط:الثانية 2006، دار الكتب العلمية .
(35) مسند الإمام أحمد 118/4 رقم الحديث (2254).
(36) المرجع السابق 302/16 .
(37) المعجم المفهرس72/1 .
(38) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة ، الألباني ، محمد ناصر الدين ، المجلد الخامس ،ص : 470، حديث رقم (2454)،ط: الثنية 2000م ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الألباني ، محمد ناصر الدين ،المجلد الأول ، ص:119، حديث رقم (76)، ط: الثانية 1985، المكتب الإسلامي.
(39) أخرجه الطبراني، المعجم الصغير، الطبراني، سليمان بن أحمد، (360هـ)، تح: توفيق الزنتاني، رقم الحديث(579)، ص:318، ط: الأولى 2011 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع- الرياض.

(40) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي ، أبوعبدالله شمس الدين،(748هـ) تح: أحمد بن علي، الجزء الثاني ، ص:106،دار الحديث القاهرة.
(41) أخرجه أحمد في مسنده (19985)192/33 .
(42) ينظر: علل الترمذي الكبير، الترمذي، أبو عيسى، رتبه على كتاب الجامع : أبوطالب القاضي ، تح: محمود خليل، وصبحي السامرائي، ص:269 ،ط: الأولى2007، الدار العثمانية عمان والمكتبة الاسلامية القاهرة
(43)أخرجه مسلم (1209).
(44) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (1835).
(45) أخرجه مسلم (768).
(46)ضعيف الجامع الصغير وزيادته ،الألباني، محمد ناصر الدين، ص: 89 ، ط: الثالثة1990،المكتب الإسلامي.
(47) أخرجه ابن ماجة (907).
(48)أخرجه مسلم (408).
(49) أخرجه ابن ماجة رقم الحديث (224).
(50)رواه البزار في مسنده 172/1 .
(51) رواه الطبراني في المعجم الأوسط : (9) ، (2008).
(52)رواه البيهقي في شهب الإيمان (1545) (1546).
(53) أخرجه أبو يعلى في مسنده (2837 .)
(54) الحديث المختار ذكر عنه ابن الجوزي 25 طريقا واكتفى الباحث ما روي عن أنس من ثلاث طرق من أصل أربعة عشر وفق مصادر الحديث التي ذكرها وخرج منها الحديث خوف الإطالة، وللاستزادة . ينظر العلل المتناهية في الأحاديث الواهية،ابن الجوزي،عبدالرحمن بن علي،أبو الفرج(597هـ)،المجلد الأول،ص:64،ط:الثانية، دارالكتب العلمية.
(55) سنن ابن ماجة باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، 45/1 .
(56) ينظر البحر الزخار173/1 .
(57) المعجم الأوسط 8-7/1 .
(58) المرجع السابق 289/2.
(59) الجامع لشعب الإيمان 509/3.
* الترقفي بضم التاء والقاف نسبة إلى بلدة من بلاد العراق ، ينظر: معجم البلدان
(60) المرجع السابق 510/3.
(61) مسند أبي يعلى223/5.
(62) ينظر : مصباح الزجاجة في زائد ابن ماجة، البوصيري،أحمد بن أبي بكر ابن اسماعيل ابن سليم بن قائماز الكناني المصري،تح:عوض بن أحمد الشهري، الجزء الأول،ص:205-206 ،ط: الأولى 2004م، ط: الجامعة الإسلامية بالمدينة.
(63) ينظر : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المزي،يوسف أبو الحجاج، جمال الدين،(742هـ)،تح: بشار عواد معروف،ط: الأولى2002م،الجزء24، ص 127،مؤسسة الرسالة.
(64) مصباح الزجاجة 206/1.

(65) ينظر : العلل المتناهية في الأحاديث الواهية64/1 .
(66) تهذيب الكمال 469/26. وميزان الاعتدال 238/5.
(67) ينظر:الكامل في ضعفاء الرجال ، ابن عدي ، أحمد عبدالله الجرجاني(365هـ)،تح:عادل عبدالموجود وعلي معوض، المجلد الثالث، ص:248، ط: الأولى 1997م،دار الكتب العلمية.وكتاب المجروحين من المحدثين،ابن حبان،محمد حسان بن احمد التميمي البستي،أبوحاتم، تح:حمدي عبدالمجيد السلفي، المجلد الأول ،ص: 330، ط: الثانية 2007،دار الصميعي للنشر والتوزيع. وكتاب الضعفاء، الأصبهاني ، أبو نعيم (430هـ)تح: فاروق حمادة، ص:75، ط: الاولى 1974،دار الثقافة الدار البيضاء. وميزان الاعتدال 607/1.
(68) ميزان الاعتدال في نقد الرجال223/2-224.
(69)ينظر: كتاب الضعفاء والمتروكين ، النسائي،أحمد بن علي بن شعيب(303هـ)،تح: محمود ابراهيم زايد،ص:208، ط: الاولى1986م،دار المعرفة بيروت لبنان. وميزان الاعتدال 534/3.
(70) كتاب المجروحين 113/2-114.
(71) ينظر: علوم الحديث،ص:10.
(72) ينظر: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، محمد بن عبدالرحمن،أبو الخير ،شمس الدين(902هـ)، ص :276 ، ط: الأولى1979 م، دار الباز للنشر والتوزيع.
(73) (العلل المتناهية 72/1.
(74) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، ، الكناني، علي بن محمد بن عراق، أبو الحسن (963هـ)،تح: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله الصديق، المجلد الأول، ص : 258، ط: الثانية 1981، دار الكتب العلمية.
(75) ينظر مصباح الزجاجة30/1
(76) جامع بيان العلم وأهله، ابن عبد البر، يوسف أبو عمر(463هـ)،تح: أبي الأشبال الزهيري، المجلد الأول،ص:69، ط:العاشرة1433هـ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
(77) صحيح الجامع الصغير وزيادته ، الألباني، محمد ناصر الدين ، حديث رقم (3913)ص: 727 ،ط: الثالثة 1988، المكتب الإسلامي.
(78) ضعيف الجامع (حديث رقم 3626).
(79) ينظر: علوم الحديث ، ص
(80) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، المجلد الأول،ص601.
(81) كتاب المجروحين383/1. وضعيف الجامع ص 530.
(82) ضعيف الجامع ، ص530.
(83) صحيح الجامع (3914)، وجامع بيان العلم وفضله(17)،71/1 .
(84) وجامع بيان العلم وفضله ص98. وصحيح الجامع (5715).
(85) أخرجه البخاري (71).
(86) المقاصد الحسنة، ص 276 .
(87) ينظر:قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث،القاسمي، محمد جمال الدين(1332هـ)،ص:108،د.ط،دار الكتب العلمية.
(88) سورة محمد، الآية 47.